Voice of Bahrain
PO Box 65799, London NW2 9PL
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 381 أكتوبر 2014 م، ذو الحجة 1435 هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

تغيرات اقليمية ترجح حتمية انتصار شعب البحرين

حين ثار شعبنا البحراني البطل ضد الحكم الخليفي لم يكن يبحث عن القشور او الشكليات من الاصلاح، بل انطلق هذه المرة على خلفية تجارب كثيرة سابقة، هادفا لتحقيق تغيير جوهري في منظومة الحكم بعد عقود من الحكم العائلي المستبد. ولذلك اصبح محصنا ضد محاولات التضليل او التخدير التي مارسها الخليفيون في السابق وادت الى زيادة الظلم والتنكيل. وتحت الضغوط الداخلية والدولية بدأت الطغمة الحاكمة محاولات جديدة، في اغلبها استنساخ لمحاولات قديمة، من اجل اقناع العالم بجديتهم في ما يعتبرونه "اصلاحا". وجاء في الورقة التي قدمها الطاغية للجمعيات السياسية نقاط حول الانتخابات والدوائر الانتخابية وصلاحيات المجلس المنتخب لا تضفي اي بعد اصلاحي للمشروع الانتخابي الذي فشل على مدى اثني عشر عاما في اصلاح الوضع او تطويره ليصبح منسجما مع المعايير الدولية للحكم العصري الديمقراطي. وحسنا فعلت الجمعيات السياسية حين رفضت تلك الورقة واعتبرتها تكريسا للاستبداد وتراجعا حتى عن المستويات الهابطة للممارسة الانتخابية السابقة. فهذا الرفض بعث رسالة واضحة للطاغية وداعميه بان شعب البحرين أصبح اكثر وعيا ويقظة واصرارا وبصيرة، وان من المستحيل هذه المرة تمرير مشاريع سياسية على غرار المشروع التخريبي الذي فرضه الديكتاتور على البلاد في 2002. استيقظ المواطنون مجددا على محاولات تسويق نظام قديم فاشل في حلة مشروع اصلاحي عصري. وكان التيار الثوري الذي يمثل غالبية الشعب الاصلي يقظا جدا، فأحبط تلك المحاولة مؤكدا استمرار ثورته حتى تحقيق النصر المؤزر على المنظومة القبلية البالية التي لا يمكن اصلاح فسادها المستشري او تحديث نظامها السياسي الموغل في القدم.

اليوم يقف شعب البحرين على اعتاب مرحلة جديدة. فمقاطعة الجمعيات خطوة شجاعة على الطريق الصحيح تعني استمرار الازمة السياسية في البلاد لسنوات عديدة مقبلة، وتوفر للثوار وقودا للانطلاق في ميادين النضال بدون كلل او تراجع حتى تتحقق اهداف الشعب ويتحطم الكبرياء الخليفي الذي ما فتيء يتآمر على الشعب وقضاياه وكرامته. هذه المرة قدم الخليفيون ولي عهدهم الذي احترقت اوراقه كاملة واصبح معروفا لدى الشعب بانه واحد من عصابة اللصوص الذين نهبوا ثروات الشعب واحتلوا اراضيه البرية والبحرية وقاموا بتوزيعها على الخليفيين، بينما تركوا الشعب يرزح تحت ظروف الفقر والتجويع والحصار الاقتصادي والامني والسياسي. في هذه الظروف يتأكد للعالم يوما بعد آخر ان ثورة شعب البحرين جاءت لتبقى، وانها ليست كثورتي مصر وتونس اللتين انقضت قوى الثورة المضادة عليهما وأفشلتا مشروعيهما الاصلاحيين باعادة رموز الحرس القديم الى الواجهة، والتنكيل المروع بالاحرار المطالبين بالحرية والحقوق. فبعد اكثر من 42 شهرا ما يزال البحرانيون يحملون راية التغيير برغم تحالف قوى الاستبداد والاحتلال ضدهم، وبرغم وجود آلاف الجنود السعوديين والاماراتيين على اراضيهم في احتلال غاشم ارتكب الجرائم والموبقات.

ربما لم تنتصر ثورة البحرين بعد، ولكن استمرارها بالشكل الذي حدث يجعل انتصارها امرا محتوما، ويلغي احتمالات انتهائها وفق ارادة اعداء الشعب من الخليفيين والسعوديين وحلفائهم الغربيين. وما يجري منذ اسابيع وراء الكواليس من اتصالات سرية مع بعض قوى المعارضة السياسية يكشف ورطة الطاغية وجلاوزته من جهة، وانسداد آفاق التوافق مع العصابة الحاكمة. وباستقراء الحلول المقترحة او الممكنة يتأكد عدم واقعية التعويل على حل سياسي يعيد الطرفين، الشعب والعصابة الخليفية، الى سابق عهدهما بالتعايش والقبول المتبادل. فمع وجود القوى الثورية التي توجه حراك الشارع

التتمة صفحة (8)

خفت بريق مشروع الانتخابات التي استثمر الديكتاتور وعصابته فيها الكثير، وذلك بعد ان قررت الجمعيات السياسية مقاطعتها. هناك تهديدات خليفية عديدة بالانتقام من الجمعيات اذا أصرت على المقاطعة، ولكن الامر المؤكد ان هذه الخطوة التي خطط الخليفيون وداعموهم لتحويلها الى تظاهرة سياسية توفر صدقية للحكم الخليفي وتوحي بانتهاء مشروع الثورة الشعبية. وبتشكيل جبهة وطنية متينة تصر على التصدي للمشروع الخليفي وافشاله بكافة الوسائل السلمية يضيق الخناق تدريجيا على الطاغية، فيلجأ للمزيد من القمع والاضطهاد، باعتقال المواطنين واصدار احكام السجن الطويلة بحقهم واسقاط الجنسية عن النشطاء من السكان الاصليين.

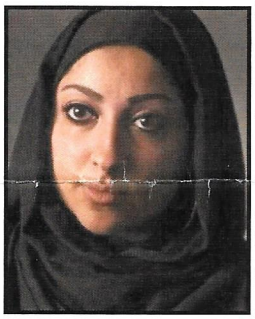

جاء اعتقال الناشطة مريم الخواجة بطريقة درامية ثم الافراج عنها ليكشف ارهاب الحكم الخليفي اولا وهشاشته ثانيا وضعفه امام الجهات الدولية ثالثا. فبعد ان سعى الطاغية لبث الرعب في نفوس النشطاء بتوجيه التهم العديدة لها، صدرت الاوامر باطلاق سراحها وتاجيل محاكمتها. ووفقا لبعض المصادر فقد هدد المفوض السامي لحقوق الانسان العصابة الخليفية بشجب شديد في كلمته امام الدورة الحالية للمجلس ان لم يطلق سراحها، فما كن من العصابة الا تجرع كأس السم، فخرجت مريم شاهقة الهامة بعد ان هزمت المحتلين الخليفيين.

خلال الشهر الماضي امر طاغية البحرين باسقاط الجنسيةعن 17 مواطنا بعد ادانتهم ظلما بسبب معارضتهم الحكم التوارثي الاستبدادي. ففي 6 اغسطس اسقطت جنسية تسعة مواطنين من السكان الاصليين بعد صدور قرار خليفي بسجنهم مدى الحياة. وفي 29 سبتمبر صدر قرار آخر باسقاط الجنسية عن سبعة مواطنين من السكان الاصليين بعد ادانتهم بمعارضة الحكم الخليفي. وقد فرض طاغية البلاد العام الماضي قانونا ينص على سحب الجنسية من ا لسكان الاصليين اذا عارضوا ديكتاتوريته. وفي نوفمبر 2012 سحبت جنسية 32 من السكان الاصليين. وفي الوقت نفسه يواصل الاحتلال الخليفي والسعودي توزيع الجنسية على المرتزقة الاجانب.

في 28 سبتمبر قامت السلطات السعودية باعدام المواطن باسم القديحي بعد اصابته بمنطقة العوامية. وكان الشاب يمارس حقه المشروع في الاحتجاج مع مجموعة من المواطنين الذين يطالبون باصلاحات سياسية، عندما

داهمتهم قوات الامن المدججة بالسلاح واصابت الشهيد بطلق ناري. وبعد فترة وجيزة من القاء القبض عليه اجهزت القوات الخاصة عليه، فصعدت روح الشهيد باسم القديحي الى ربها شاكية ظلم آل سعود الذين تحتل قواتهم ارض البحرين دعما لآل خليفة.

الشيخ قاسم: لا حل في البحرين مع التحايل والخداع

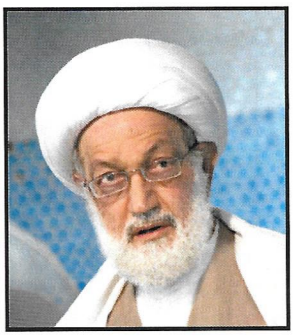

قال آية الله الشيخ عيسى قاسم في حديثة عن المشكلة في البحرين بين الحل والتأزيم إن "من أراد الحل فلا جبر ولا إكراه، ولا حل مع تحايل أو خداع"، مؤكداً أنه "لا حل في طرح لا يقنع أغلبية الشعب، ولا حل في بقاء الوضع سبب المشكل."

وشدد الشيخ قاسم في خطبة صلاة الجمعة على أن "الحل ليس في طرح يُجر الناس إليه جراً تحت التخدير والترعيب والدعاية المضللة"، وأنه "ولا حل في انتخابات طاردة للمترشح والناخب لأن المشاركة فيها تزيد من الخناق على المواطن وتشديد الطوق حول عنق الشعب."

وقال: "الحل في طرح صحيح ينال القناعة والرضا في اوساط الشعب، ويكون مجل التوافق بين طرفي الخلاف الحقيقين الشعب والحكومة."

وأضاف: "فهناك طروحات ليست للحل بل لتوفير مادة إعلامية تقابل ما يطالب به الشعب"، مشيراً إلى أن "أي شخصيات مؤثرة لهم نفوذ في أوساط المجتمع لا يمكن أن يُتلقى رأيهم بالتسليم إن خالف رأيهم رأي الشعب." وبين الشيخ عيسى قاسم أن "الشعب قد قفز في وعيه السياسي قفزات هائلة على مستوى هذه المسائل." وتابع: "قوة السلطة التي فعلتها على مدى سنوات وإعلامها لم يستطع أن يغير من رأي الشعب،ولابيعة من هذا الشعب ولاتنازل عن إرادته لهذا أوذاك."

وتطرق الشيخ عيسى قاسم لتصنيف البحرين ضمن مدن الخطايا، قائلاً: "المنامة وتعني هنا البحرين.. أصبحت من تقوى سياستها وحرصها على الاسلام، وشرف الشعب، وكرامة الوطن، ثاني مدن الخطايا في هذا العالم الواسع"، مشدداً على أن "البحرين بلد الإيمان والتاريخ النظيف والستر والعفة والاعتزاز بالأعراض." وقال: "نعم البحرين، آل مآلها إلى هذا الحال، بأن تكون ثاني مدن الخطايا ليس في الإقليم فقط.. وإنما في العالم."

وتابع: "سياسة يضج منها الشعب ويخزى من نتائجها الوطن، ويعيب به الآخرون، ويكتب تاريخ مخجل من التاريخ القبيح"، مؤكداً أنه "ليس لها أن ترفع رأسها ولا يمكن أن تدعي الانجاز ولا تستمر على المكابرة على الله سبحانه، ولاتأمن عقابه وانتقامه".

البحرانيون يقيمون الصلاة في المساجد المهدمة

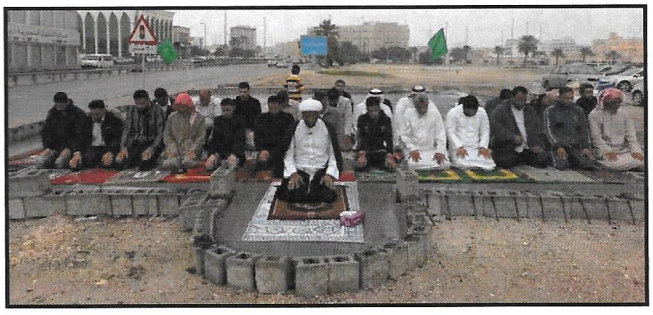

أقام المواطنون البحرينيون السبت، ١٣ سبتمبر صلوات الجماعة في عدد من المساجد التي تعرّضت للهدم قبل ٣ سنوات على أيدي القوات الخليفية في البحرين تذكيراً بجريمة حاكم المنامة وآل سعود.

وجاء ذلك ضمن فعالية أسبوعية متواصلة تحت عنوان "محراب الثورة"، يعبّر من خلالها المواطنون عن تمسكهم بحقهم في حرية العبادة وحماية المقدسات، وتذكيرا ب"الجريمة" التي يقولون بأن الحكومة الخليفية لا تزال تتنصّل منها. في بلدة عالي أقيمت الصلاة في مسجد "عين رستان" الذي طالته عمليات الهدم للمساجد، وعادة ما تُحاط المساجد المهدمة بحصار من القوات لمنع توافد المواطنين من إقامة الصلاة فيها، وهي ما يعتبره نشطاء تأكيدا على استمرار الخليفيين في مشروعهم الرامي ل"طمس هوية البلاد" و"محاربة مقدسات المواطنين."

أكثر من 60 برلمانيا بريطانيا يدعون للإفراج عن الرموز

ارتفع عدد أعضاء البرلمان البريطاني الموقعين على عريضة تدعو للإفرج عن القادة والرموز الـ 13 المعتقلين في السجون الخليفية في البحرين؛ إلى أكثر من 60 نائبا. وأعرب النواب وكما ورد في العريضة "عن قلقهم بسبب فشل حكومة البحرين في تنفيذ عدد من توصيات اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق التي أصدرت تقريرها في نوفمبر من العام 2011, وخاصة على صعيد "التعاطي مع سياسة الإفلات من العقاب وعدم المساواة في النظام القضائي." وأشارت العريضة إلى تقرير منظمة "هيومن رايتس ووتش" لهذا العام 2014 والذي سلط الضوء على استمرار محاكمة وإدانة المتهمين، بمن فيهم نشطاء حقوق الإنسان والشخصيات السياسية والكوادر الطبية بتهمة "ممارسة الحقوق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي". وأعرب كذلك الموقعون عن قلقهم إزاء تشديد العقوبات القاسية المتعلقة بتهمة" إهانة الملك" والتصديق على تعديلات القانون الجنائي والتي توسع من دائرة مثل هذه الإتهامات.

كما وعبر النواب عن خيبة أملهم إزاء عدم جدية السلطات في التحقيق بتهم التعذيب التي مارسها منتسبوا أجهزة النظام. ووجه النواب دعوة لسلطات البحرين" للإفراج الفوري عن جميع السجناء السياسيين بمن فيهم إبراهيم شريف، عبدالهادي الخواجة، حسن مشيمع، ناجي فتيل وعبدالوهاب حسين."

واختتمت النواب العريضة بالإعراب عن إمتعاضهم لعدم إدراج وزارة الخارجية والكومنولث البريطانية في تقريرها السنوي لحقوق الإنسان للبحرين كدولة مثيرة للقلق على هذا الصعيد، وطالبوا وزير الدولة للشؤون الخارجية التنديد بانتهاكات حقوق الإنسان في البحرين وإدراجها على لائحة الدول المثيرة للقلق على هذا الصعيد، وبما يعزز إصلاح النظام القضائي في البحرين.

وقفة تضامنية بجنيف تدين انتهاكات حقوق الإنسان

قام الوفد الأهلي البحراني المتواجد بجنيف مع عدد من أبناء الجاليات العربية والأجنبية بتنفيذ وقفة تضامنية أمام الكرسي المكسور بجوار قصر الأمم المتحدة؛ استنكارا لاستمرار انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، وعدم تنفيذ البحرين لتعهداتها فيما يتعلق بتوصيات بسيوني ومقررات جنيف.

ورفعت خلال الوقفة شعارات تطالب بوقف الانتهاكات وتدين استمرار التعذيب، اضافة لأعلام البحريني وصور معتقلي الرأي السياسي وبعض مشاهد الانتهاكات، فيما تخللت الوقفة كلمات تضامنية لكل من:عبد الحميد دشتي النائب في البرلمان الكويتي، وعبد النبي العكري رئيس الجمعية البحرينية للشفافية، ويوسف ربيع رئيس منتدى البحرين لحقوق الإنسان.

اعتصام امام سفارة البحرين في واشنطن من تنظيم فريدوم هاوس 5 سبتمبر

نادر المتروك: ممنوع لأسباب أمنية

*المكان: مطار دبيّ الدّولي.
* اليوم: الثلثاء، ٢٣ سبتمبر ٢٠١٤م
* المهمّة: "مناورة" لعودة آمنة نحو الوطن.
الساعة ١١ والنصف، نهاراً. نزولٌ اعتيادي من طائرة "الميدل إيست" القادمة من بيروت. الأرجلُ تتحرّك بسرعةٍ نحو بوابة الدّخول. اللافتة من بعيدٍ تفتحُ ذراعها: "مواطنو دول مجلس التّعاون الخليجي". في المسار، لم يكن أحد سواي. بدايةٌ سارّة. لم أتردّد في اختيار الكبينة التي تعملُ فيها إماراتيّة سمراء، تُشبه سحنة بلادي الجميلة.
فتحتِ الجوازَ. نظرتْ إلى جهاز الحاسوب المغروسِ أمامها. رمشتْ بعينها اليمنى بسرعةٍ، وزّمت شفتيها بسرعةٍ أكثر.
- "لو سمحت، راجعْ المكتب رقم ١".
أخذتُ الجواز. كان عليه لاصق أصفر، مكتوب عليه اسم الموظفة: شيماء. توجهت للمكتب رقم ١. بجواره مكتب عليه لافتة مكتوب عليها: "الضابط المناوب - مطار دبي".
في المكتب، استلم الجواز موظف مدنيّ. أقل من دقيقة، والجواز وأنا بين يدي الضابط.
- "أنت ممنوع من دخول دولة الإمارات!"
- "لماذا؟"
- "أنت في القائمة".
- "أي قائمة؟".
- "لا أدري، ولكنك ممنوع من الدخول لأسبابٍ أمنيّة".
- "ما السبب؟"
- "عليك منع أمني من كبار المسؤولين".
- "لم أفهم، كنتُ في دبي قبل أشهر، ومررتُ عليها بشكل عاديّ".
- "لا أدري، إنها أوامر جديدة، ومن كبار المسؤولين!"
- "إفْ! كبار المسؤولين! أي مسؤولون، في البحرين أم دبي؟"
- "دبي طبعاً"
- "ولكن ليس لديّ شيء مع دبي! هل الأمر متعلق ببلادي؟"
- "لا أدري!"
- "وماذا أفعل الآن. أنا حجزتُ في فندق، ٣ أيام؟"
- "سوف تستلمك جهة أخرى من الأمن. يريدون التحقيق معك. انتظر هنا، وسيأتون".
- "أمن دبي، أم غيرها؟"
- "انتظر. وسوف يأتون!"
كان يمكن للانتظار أن يكون وحشاً، لولا أُنس الكتاب. في السوق الحرّة ببيروت اشتريتُ كتابين. أحدهما بعنوان "احتلّوا" لنعوم شومسكي. الكتاب يروي سيرة الاحتجاج الشعبي في أمريكا، في العام ٢٠١١م، والذي نزل فيه المحتجون واحتلّوا الشوارع التجارية. الفصل الأخير من الكتاب تضمّن إرشادات قدّمتها لجنة المحامين الأمريكية حول ما يجب أن يفعله المرء حين توقفه الشّرطة، وحين يتعرّض للتحقيق والاعتقال.
أنهيتُ الكتاب (يقع في حدود ١٠٠ صفحة من الحجم الصغير). وسألتُ الضّابط الذي دخلَ فجأة بعد غيبة:
- "هل من جديد؟ لقد مرّت أكثر من ٤ ساعات وأنا أنتظر!"
- ردّ بُلطف "لا بأس، انتظر أيضاً، سيأتون بعد قليل".
- "منْ؟"
- "الجهة المختصة بالتحقيق".
وخرجَ مجددا.
خروجه كان فرصة لقراءة الكتاب الثاني. وعنوانه: "خصائص وصفات المجتمع الوهابي السعودي". الفصل الذي شدّني من الكتاب هو الذي تناول ظواهر متفرقة من هذا المجتمع. وقد استمتعتُ، وأنا في قلق الانتظار، ظاهرة اختيار المفتين العميان في السعودية منذ أكثر من ٧٠ عاماً، وبحث الكتاب في هذهالظاهرة وما إذا كانت صدفة "أم حكمة سعودية"؟!
يكسر الانشداد الذهني نحو الكتاب؛ موظفٌ مدنيّ ينادي باسمي وبأسماء أربعة كانوا في المكتب:
- مغربيّة، تعمل مضيفة جويّة في جدّة، جاء لدبي لأجل السياحة، ولكن تمّ رفْض منحها تأشيرة، رغم أنها جاءت إلى دبي قبل شهرين، ولم يحدث شيء. كان أكثرنا جرأة، وجدالاً مع الموظفين والمحققين. وقالت لهم بأن ما فعلوه يُعد "عيباً". ولكونها عملت في الضيافة الجوية، فقد استنكرت عليهم تصرفاتهم، والتي "لا تليق بقوانين الطيران". هذه المقولة الأخيرة سوف أستفيد منها في إحدى المشاكسات التي سأواجه بها وحيداً ٣ مكاتب تحقيق، وممارسات استفزازية لم تنته إلى حين غلق باب طائرة العودة.
- شابّ عراقيّ، مفتول العضلات، جدّد جوازه ونسيَ أن يأتي بالجواز القديم الذي يحملُ ختم الإقامة. حاول مراراً، وقالوا بأنّ الحل الوحيد هو أن يأتي أحد من أهله في العراق بالجواز القديم إلى مطار دبي! كان هو الوحيد الذي نام مبكرا، ولم يعر انتباها ما يجري. وكان أكثرنا اقتراحاً للحلول من أجل معالجة مشكلته. ويبدو أنهم استجابوا لإحداها، حيث غادرنا بعد أول مكتب تحقيق.
- فرنسيّ ملوّن. عُومل باستخاف من بعض المحققين. سُمِح لزوجته بالمرور وهو مُنع لأسباب غير واضحة. طلبَ أن يُسمح لزوجته بأن تعطيه مالاً لكي يُدبّر أمره، ولكنهم تجاهلوه، إلى أن ملّوا من إصراره، وأتوا له منها بدولارين! في مكتب التحقيق الثالث الذي أُرسلنا إليه (أنا وهو فقط) استخف به موظف إماراتي شاب، وذلك حينما احتجّ على إيداعه في غرفة معزولة مع آسيويين يبدو أنهم مخالفين، وقال له الشّاب مستهزئاً: "سأذهب بك إلى سجن أرضي". حينما أراد هذا الشاب أن أدخل الغرفة المذكورة رفضتُ. وانصاع لي، ربما لأنّي خليجي!
- أفغاني ذو وجه هادئ. رُفض دخوله إلى دبي رغم أنه عمل فيها لأكثر من ١٠ سنوات، وطيلة السنوات هذه كان في دبي بدون جواز، وكان يستخدم أوراقا أخرى لم أفهم طبيعتها جيدا. وهذا العام استطاع أن يستخرج جوازا لأول مرّة خلال إجازة قضاها في بلده، ولكنه لم يُسمح له بالدخول مع جوازه الجديد. كا طيّباً، وفيه بساطة الفقراء غير المتملّقين.
أوّل مكتب تحقيق؛ دخله العراقي، ويبدو أن مشكلته حُلت. ولكن تعطّلت مشاكلنا نحن الأربعة، وكان محتوى التحقيق مختلفاً مع كلّ واحد منّا.
سألتني المغربيّة عن سبب منعي من دخول دبي، فقلتُ لها أن هناك أسباباً سياسيّة. فقالت بأنه من الجميل أنك تعرف سبب منعك، متسائلة عن السبب في منعها، فقلتُ لها ساخراً: "لأسباب جيو سياسيّة".
بدأت الحكاية تأخذ جدّية أكثر معي مع المكتب الثاني.
- "أنت ممنوع من دخول الإمارات".
- "لماذا؟"
- "منْع أمني صادر من جهات عليا"
- "الأسباب ما هي؟"
- "والله لا نعرف، أنت ماذا فعلت وماذا تعمل؟"
- "أنا لم أفعل شيئا. فقط أمارس الكتابة".
- "لا أدري، ولكن هناك منع أمني، وسيأتي ضبّاط للتحقيق معك؟"
من خارج المكتب الزجاجي عدد من الأفراد. وجوههم ليست غريبة. يطلبُ مني المحقق أن أنتظر في الخارج. يدخلون. ثم يخرجون بسرعة، ويتوارون عن الأنظار.
يطلب مني المحقق الدخول.
- "سوف نُعيدك إلى البحرين، وهناك سيحققون معك".
- "أنا كنت أنوي أن أعرّج على البحرين، ولكن بعد ما حصل من منعي دخول دبي، ومحاولة إجباري على دخول البحرين، فأنا أفضّل أن أعود من حيث أتيت".
- "كل شخص يُمنع من دخول بلد يُرحّل إلى بلاده".
- "أعتقد لابد أن يُخيّر الشخص، لا أن يُجبر على ذلك".
- "سوف نحجز لك تذكرة عودة إلى البحرين".
- "لا أريد العودة بهذه الطريقة".
تحدث مشادة. الأصوات تعلو. التهذيب يتحوّل إلى وقاحات. أصرّ على العودة من حيث أتيت. يخرج المحقق. يُطيل في غيابه. ويعود بانفراجةٍ غير متوقعة.
- "اذهب برفقة الموظف واحجز لك تذكرة إلى بيروت بمالك".
- "اعطني الجواز".
- "خذ صورة منه، واحجز به".
قطعت تذكرة عودة إلى بيروت، عند الساعة السابعة والنصف مساء بتوقيت دبي. وذهبت بها إلى المكتب. أخذوني إلى مكتب ثالث. حيث يُحتجز مخالفون في غرفة جماعية معزولة. رفضت الدخول فيها. وجلست في الممر الخارجي.
تأخروا. خشيت أن يفعوا شيئا، دخلت عليهم، وأخبرتهم أن موعد الطائرة اقترب (التاسعة إلا ربع) ، وأنّ عليّ التحرّك. صمت الشاب الإماراتي وخرج. كنت وحيدا في المكتب. رأيت جوازي مع بعض الأوراق. مددت يدي إليها. ورأيت ورقة رسمية حول أسباب منعي. أخذتها بسرعة و"دعستها" في حقيبتي. وتسلّلت للخارج.
بعد ذلك، جاء الموظف المختص، وأخذنا إلى حيث يجب أن ندخل الطائرة.
رفض إعطائي جوازي. قلتُ لا بأس. ولكنهم ظلّوا محتفظين به إلى حين فتح باب الطائرة. فذهبت إليهم غاضبا وقلت لهم "إن المجرمين لا يُفعَل بهم هكذا".
فقال أحدهم بأن هذه قوانين الطيران، وأن الجواز لم يُعط لي إلا حين تُغلق أبواب الطائرة.
في الطائرة، وحين قدّم الموظف جوازي للقبطان، صرخت في وجهه "أنا كاتب، ولست مجرما، هذا لا يجوز". قبطان الطائرة، كان لطيفا، وقال لي "اطمئن، اجلس وسوف آتيك به".
وأقلعت الطائرة إلى بيروت.

ما ثمن الصمت البريطاني عن الجرائم الخليفية

قال الناطق باسم منظمة حملة مناهضة تجارة الأسلحة CAATأندرو سميث إن البحرين اشترت العام الماضي من بريطانيا أسلحة بقيمة 18 مليون دولار مقابل صمت بريطانيا عن الانتهاكات، داعيا المملكة المتحدة إلى التوقف عن سياساتها في دعم الأنظمة الديكتاتورية مقابل صفقات السلاح.

وأكد سميث، في مقال نشره موقع "نيو ستايتس مان"، أنه رغم إدانة عدد من المنظمات الدولية للبحرين، ومنها فريدوم هاوس ومنظمة العفو الدولية ومؤشر الديمقراطية في صحيفة الايكونوميست والذي صنف البحرين ضمن أسوأ 20 دولة ديكتاتورية في العالم، إلا أن بريطانيا لا زالت تسعى لتوثيق علاقاتها مع النظام البحريني.

وأشار إلى أن وزارة الأعمال والتجديد والمهارات البريطانية، إضافة إلى إعلانها عن اتفاقات تجارية جديدة، صنفت البحرين كسوق ذات أولوية لتجارة الأسلحة وإلى أن الحكومة البريطانية استثمرت الكثير من الوقت والمال والمجهود السياسي في دعمها العلني جدًا للسلطات البحرينية في محاولة منها لضمان صفقة طائرات يوروفايتر.

وقال سميث إن زيارة الأسرة المالكة البحرينية إلى بريطانيا جزء من عملية بروباغندا هجومية حيث "رأيناهم جنبا إلى جنب مع الملكة البريطانية في مهرجان ويندسور الملكي للفروسية" واجتمعوا مع كبار الساسة البريطانيين في مؤتمر رُتّب خصيصًا لهذا الموضوع في قلب مدينة ويستمنستر.

ووفقًا لسميث، "كان هذا عرضًا علنيًا لدعم العلاقة المتملقة المتبادلة." وعدد سميث في مقاله بقية العروض العلنية ومنها زيارة الأمير شارلز للبحرين و"أسبوع بريطانيا العظيم" وهو معرض أسلحة نُظّم في المنامة في يناير/كانون الثاني وجذب كلًا من الأمير أندرو وفيليب هاموند.

وشدد سميث على أن انتفاضة العام 2011 كان يجب أن تشهد "إعادة تقييم للطريقة التي تدير بها بريطانيا أعمالها في المنطقة، لكن نتيجة ذلك كانت ما قيمته 18 مليون جنيه استرليني من التجهيزات العسكرية للبحرين في العام 2013 وحده. وتضمنت تلك التجهيزات تراخيص رشاشات وبنادق قنص وذخيرة ودروع مكافحة الشغب، وهي كلها أسلحة يمكن استخدامها في القمع الداخلي".

وأكد سميث أن مبيعات الأسلحة هذه تترجم دعم بريطانيا السياسي للنظام البحريني وتوصل رسالة إلى الناشطين من أجل الديمقراطية ومحاربي القمع مفادها أن تطلعاتهم من أجل حقوق الإنسان والحريات المدنية أقل أهمية من أرباح تجارة الأسلحة. وأفاد سميث أن "الأمر كان جليًا في تقرير لجنة الشؤون الخارجية في العام 2013 حولالعلاقات مع البحرين والسعودية الذي استنتج أن "كلًا من الحكومة اوالمعارضة في البحرين يرى في مبيعات وزارة الدفاع البريطانية إلى البحرين إشارة إلى الدعم البريطاني للحكومة".

ورأى سميث أن "المسألة تتخطى البحرين إذ تبيع بريطانيا الأسلحة لعدد من الأنظمة الديكتاتورية والقمعية المشابهة للنظام البحريني، مع كون المملكة العربية السعودية أكبر مشترٍ لديها.

وأوضح سميث أنه لا يمكن أن تكونَ عملية بيع الأسلحة غير سياسية، فمن جهة، تدعم بريطانيا المشترين من خلال منحهم تأييدها كدليل على الاحترام، ومن جهة أخرى، تشتري صمت الحكومة البريطانية وشراكتها. ولدايفيد كاميرون عدد من الصور التذكارية مع العائلة المالكة البحرينية، لكنه بقي صامتا بشأن حقوق الإنسان.

وختم سميث بالقول إنه "يجب أن يكون هناك حظر دولي لمبيعات الأسلحة إلى البحرين حيث سيواصل ناشطون من أجل الديمقراطية كالخواجة حملتهم في بيئة تتسم بالعنف والترهيب والقمع. ومع تصاعد حملة القمع، لا شك في أنه سيكون لقرارت دعم تجارة الأسلحة عواقب وخيمة على ضحايا قمع الدولة.

ذا ايكونوميست: حركة وراء القضبان

أصبحت مسألة قضاء فترة في السجن قاعدة لدى آل الخواجة بدلًا من أن تكون استثناء لهم. ففي 29 أغسطس/آب، صارت مريم الخواجة، وهي ناشطة بارزة، العضو الثالث في العائلة الذي يتم زجه في السجن على أيدي السلطات البحرينية خلال السنة الماضية بسبب نضالها من أجل الحقوق.

ومريم الخواجة، وهي مواطنة بحرينية-دانماركية وعضو في مجلس إدارة مركز الخليج لحقوق الإنسان، والذي يملك مكاتب في بيروت وكوبنهاغن، اعتُقِلت في مطار المنامة عند وصولها في محاولتها لزيارة والدها، سجين الرأي عبد الهادي الخواجة. وهو مسجون منذ العام 2011 ومريض بسبب إضرابه المستمر عن الطعام.

وقال محامي مريم، الذي مُنِع من الاتصال مع موكلته البالغة من العمر 27 عامًا، إنها جُرّدت من جنسيتها ونُقِلَت إلى سجن للنساء بانتظار المزيد من جلسات التحقيق.

وقد تتراوح التهم الموجهة لها بين تنظيمها حملة لتقديم المعَذّبين في البحرين إلى العدالة والاعتداء على شرطي أثناء اعتقالها و"إهانة الملك"، وقد تصل عقوبة التهمة الأخيرة إلى 7 سنوات في السجن.

ولم تعلق السلطات البحرينية على اعتقال مريم الخواجة كما أن ممثليها في بريطانيا لم يبدوا أي رد فعل على ذلك.

نبيل رجب، وهو ناشط حقوقي بارز، تم الإفراج عنه في مايو/أيار بعد أن قضى سنتين في السجن في "تجمعات غير قانونية" أثناء مظاهرات حاشدة في العام 2011. يقول إنه قلق "من أن يتم وضع حركة حقوق الإنسان كلها في البحرين خلف القضبان." فشقيقة مريم، زينب، تم الإفراج عنها بكفالة بعد قضائها ما يقرب العام في السجن بسبب تهم مماثلة. وهي الآن في الشهر السابع من الحمل، وستواجه المحكمة مرة أخرى في أكتوبر/تشرين الأول، وإذا تم الحكم عليها بالسجن، فقد تضع مولودها هناك.

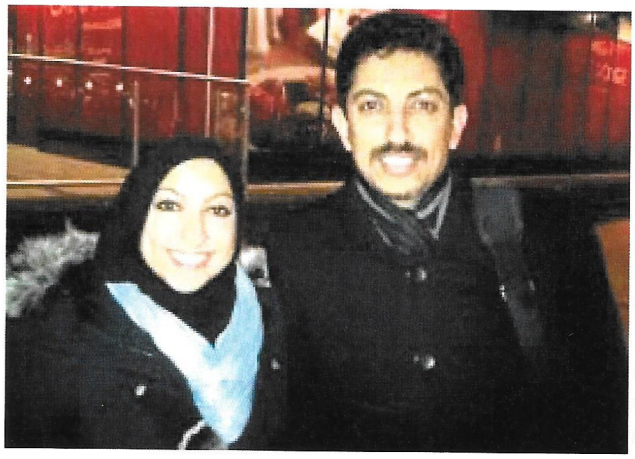

ويقول إنه يجب إلقاء اللوم جزئيًا على مناخ "الإفلات من العقاب" السائد دوليًا. فالحكومات الغربية متهمة بتجاهل القمع في البحرين ودول خليجية أخرى، بسبب المصالح الاقتصادية والأمنية في المملكة العربية السعودية، صاحبة الوزن الثقيل في المنطقة وراعية البحرين. والبحرين هي مثلًا مركز لقاعدة بحرية أمريكية مهمة. وقد تم انتقاد شركات بريطانية وأوروبية لقيامها بالعلاقات العامة والمراقبة لصالح حكام البحرين. وانتقد نشطاء بحرينيون بريطانيا بشكل خاص (على عكس الدانمارك التي يُقال إنها تعمل على إطلاق سراح الآنسة الخواجة). واتهمت مريم الخواجة الحكومة البريطانية بالتعاون مع البحرين عند منعها من الصعود إلى طائرة الخطوط الجوية البريطانية من كوبنهاغن إلى البحرين في العام 2013. ويدعي السيد رجب بالمثل أن السلطات البريطانية عاملته "كمجرم" عند احتجازه في مطار هيثرو لدى وصوله من البحرين في مايو/أيار. وتقول الخارجية البريطانية في صفحتها على الفايسبوك إنها تراقب الوضع وتحاول تعزيز "أفضل ممارسة."

منازل البحرانيين مستباحة.. 1534 مداهمة خلال 8 أشهر

كشف الرصد الأولي خلال الفترة الممتدة لأسبوع واحد فقط، وتحديداً من 1 إلى 7 سبتمبر الجاري، إن قوات المرتزقة التابعة لوزارة الداخلية، رفعت من وتيرة مداهمة بيوت المواطنين واعتقال النشطاء وغير النشطاء

وأفاد موقع "مرآة البحرين" ان فرق الرصد الحقوقية سجلت 30 اعتقالاً خلال الأسبوع الأول من سبتمبر، و لم يتم الإفراج عن أي أحد من هؤلاء المعتقلين حتى اليوم.

وتم تسجيل 39 مداهمة خلال الأسبوع الأول من الشهر الجاري. وتتضح خطورة الأرقام إذا ما عرفنا أن مجموع المداهمات التي جرت منذ شهر يناير الماضي حتى نهاية شهر أغسطس بلغ 1495 مداهمة، وإذا ما أضفنا لها 39 مادهمة خلال الأسبوع الأول من شهر سبتمبر الجاري فإن العدد يرتفع إلى 1534 مداهمة.

وتظهر هذه الأرقام حقيقة ما تعانيه الأسر البحرينية من انتهاكات كبيرة في المداهمات وذلك بزعم البحث عن "مطلوبين أمنياً" أو القبض عليهم، حيث رافق تلك المداهمات تكسيراً لأبواب وتخريب أثاث المنازل، فضلاً عن أن أغلب تلك المداهمات كانت في أوقات متأخرة من الليل.

فخلال الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام 2014 تم توثيق 906 حالة مداهمة قامت بها قوات المرتزقة التابعة لوزارة الداخلية لمنازل المواطنين، بلغت في يناير 91 مداهمة، وفي فبراير 142، وفي مارس 228 وفي أبريل 174، في حين ارتفع عدد المداهمات في شهر مايو الماضي إلى 271 مداهمة، وذلك بواقع 906 مداهمة.

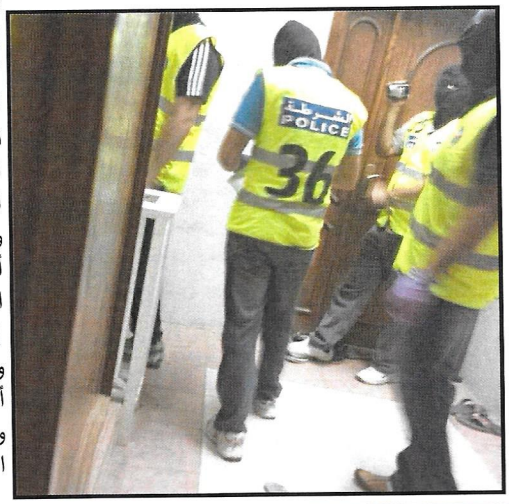

وفي شهر يونيو بلغ مجموع المداهمات 196، وعدد الاعتقالات الناتجة عن هذه المداهمات 61 معتقلاً، وفي شهر يوليو بلغ مجموع المداهمات 176 حالة مداهمة، وعدد حالات الاعتقالات نتيجة هذه المداهمات 40 معتقلاً، أما في شهر أغسطس الماضي، فقد بلغ مجموع المداهمات 217، وأما عدد حالات الاعتقالات نتيج هذه المداهمات فقد بلغ 48 معتقلاً.ونتائج الاعتقالات في الأشهر الثلاثة الماضية تشير إلى اعتقال السلطة لمئة وتسعة وأربعين مواطناً خلال المداهمات فقط.

وبعد قيام السلطات بسلسلة اعتقالات واسعة، أعلنت النيابة العامة في 7 سبتمبر الجاري عن القبض على ما أسمته جماعة ارهابية يبلغ عددها 61 متهماً، اسندت النيابة لهم تهماً مثل: تأسيس وتنظيم وإدارة جماعة، وحيازة أسلحة، وجمع أموال إليهم.

وزعمت النيابة أن بعض متهمي الخلية الإرهابية اعترفوا "بتهريب أسلحة إلى البحرين عبر البحر، وسفرهم إلى الخارج للتدريب على أيدي عناصر أجنبية. وتم اليوم الخميس 11 سبتمبر نظر المحكمة الكبرى الجنائية لهذه القضية الجديدة.

وتستمر المداهمات المكثفة خلال هذا الشهر، فقد فرضت القوات الامنية حصاراً مطبقاً على منطقة العكر في اليوم التاسع من شهر سبتمبر. وتم خلال الحصار اقتحام أكثر من 15 منزلاً، كما أغلقت هذه القوات المحال التجارية عبر تهديد عمال هذه المتاجر.

في البحرين؛ أول ثورة قمعت بمساعدة سعودية وموافقة أنجلوامريكية

قالت صحيفة الغارديان البريطانية في 12 سبتمبر، أن هناك ضغوطا "متزايدة على حكومة البحرين من أجل الإفراج عن الناشطة البارزة في مجال حقوق الإنسان، مريم الخواجة"، مشيرة إلى أنّ ذلك سيمثل فرصة للتركيز على موضوع التغيير الديمقراطي "في الدولة التي تتمتع بتأييد سياسي قويّ من الغرب."

وفي تقرير نشره "إيان بلاك" تطرّقت الصحيفة إلى ظروف اعتقال الخواجة في أواخر الشهر الماضي، وأشارت إلى أن الاحداث الدراماتيكية في سوريا والعراق ومصر كادت تطغى على "الأزمة في البحرين"، إلا أنّ الثورة التي انطلقت في عام 2011 حافظت على حضور البحرين داخل هذا المشهد.

وفي حين قالت الصحيفة بأن الحكومة (الخليفية) وأنصارها يتحدثون عن "الاستعدادات لإجراء انتخابات برلمانية في نوفمبر القادم، إلا أن محللين يتوقعون أن جمعية الوفاق والمعارضة سوف تقاطع الانتخابات، وأن ذلك سيناسب المتشددين في الحكومة"، بحسب الصحيفة.

من جانبه، قال الناشط الحقوقي نبيل رجب، بأن الحكومة تريد أن توحي "من خلال مشاركة الناس في الانتخابات بأن كل شيء عاد إلى طبيعته، ولو شارك في الانتخابات 5-10% من الناخبين".

وأضاف رجب في حديث إلى الصحيفة، "لكن سيكون لدينا أربع سنوات أخرى من المشاكل، اذا لم تُعالج قبل الانتخابات القادمة."

وتقول الصحيفة بأن "البحرين تبرز باعتبارها أول مثال لدولة عربية تم سحق الاحتجاجات الشعبية فيها، بمساعدة من السعودية وموافقة من الولايات المتحدة وبريطانيا"، وذلك نظرا إلى وجود "المصالح الإستراتيجية والتجارية"، والذي يؤسّس للوضع العسكري الطاغي لآل خليفة ضد غالبية المواطنين المحرومين، بحسب الصحيفة.

وتضيف الصحيفة بأن الإصلاحات الرئيسية التي أوصت بها لجنة بسيوني لم تُنفّذ، حيث تُرك النظام السياسي من غير تمثيل شعبي، فيما لم تخضع قوات الأمن للمساءلة.

بالنسبة لنبيل رجب، فإنّ عدم وجود اهتمام دولي بما يجري في البحرين، يدفع السلطات للاستمرار في الانتهاكات والتضييق على عمل النشطاء والصحافيين.

وحث رجب وزارة الخارجية البريطانية لوضع البحرين على قائمة الدول "المثيرة للقلق" لجهة حقوق الإنسان، وذلك انسجاما مع توصية رفعها 53 نائبا بريطانيا، وقال في حديثه للصحيفة بأنّ الحكومة البريطانية مذنبة في "الكيل بمكالين." وفي حين تقول وزارة الخارجية بأن هناك تقدما في البحرين، فإن رجب والخواجة غير مقتنعين بهذا الإدعاء، وخصوصا فيما يتعلق بالإصلاحات السياسية.

مواطنون بلا هوية.. في مقابل تجنيس طائفي

إسقاط الجنسية في البحرين.. إبادة سياسيّة!

علي شقير

تبدع الأنظمة العربية بابتكار السياسات. تفوقت على العالم بخلق وإيجاد التفافات قانونية تضيفها إلى تاريخها العقابي تجاه شعوبها. آخر هذه الإبداعات تجلى بخطوة إسقاط الجنسية عن مواطنيها لغاية الخلود في الحكم وكمّ الأفواه منعاً لأي اجتهاد في الرأي يصوّب الأنظار على ممارساتهم القمعية.

مؤخراً، وقع الملك البحريني حمد بن عيسى آل خليفة قانوناً لتعديل بعض أحكام قانون الجنسية البحرينية للعام 1963، المنوط به تنظيم أسباب وإجراءات سحب الجنسية، حيث تم وضع عبارة »التسبب في الإضرار بمصالح المملكة أو تصرف تصرفاً يناقض واجب الولاء لها «ضمن البنود الموجبة لسحب الجنسية من المواطنين البحرينيين. خلف أكمة هذا التعديل ما خلفها. فالعقاب هنا خرج من دائرة »الخيانة العظمى«، ليصبح سياسة عقابية لكل من تسول له نفسه معارضة الحكم، كوسيلة للضغط على الناشطين والمعارضين البحرينيين الثائرين ضد سياسات هذا النظام منذ ثلاثة أعوام ونصف العام.

هذا التطور الخطير يؤكد انحدار مستوى الأنظمة في ما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات. وفي هذا السياق، يفند رئيس »منتدى البحرين لحقوق الإنسان «يوسف ربيع هذا القرار، قائلاً، في حديث إلى »السفير «إن »إسقاط الجنسية مخالف أولاً للقانون المحلي البحريني في العام 1963، الذي يشدد على عدم تجريد المواطنين من الجنسية إلا في حالة الخيانة العظمى وبأمر من الملك .« والخيانة العظمى تعني تعامل المواطن مع دولة أخرى للإضرار بمصالح بلده أو الدخول في مصاف القيام بأعمال عدائية، وهذا غير متوفر في هذه الحالة.

ويضيف ربيع أن »القرار مخالف أيضاً، للقانون الدولي، إذ أن البحرين دخلت في معاهدات دولية عدة، أهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تنص المادة 15 منه على عدم حرمان المواطنين من الجنسية تعسفاً«، مشيراً بالتالي إلى أن »حكومة البحرين خالفت هذين القانونين ولا يحق لها اتخاذ هكذا قرار.«

والواضح أن الحكومة البحرينية تستخدم إسقاط الجنسية كأداة عقابية، أولاً ضد المعارضين السياسيين والحقوقيين وأصحاب الرأي المخالف. ولكن استخدام هذه العقوبة يأتي »غليظاً«، أي أن القضاء البحريني عندما يصدر أحكاماً بالسجن بحق معارضين لمدد تتراوح بين خمس سنوات و15 سنة مثلاً، يأتي قرار إسقاط الجنسية إضافياً وملحقاً. وإذ يؤكد ربيع ما سبق، يشير إلى أن »في هذا الجانب هناك 42 مواطناً بحرينياً من سياسيين ونواب وأكاديميين وعامة في الداخل الخارج أسقطت عنهم الجنسية«، متسائلاً: »هل هي مصادفة أن يكونوا جميعهم من الطائفة نفسها؟.«

ولكن أخطر ما في الموضوع، أنه في مقابل إسقاط الجنسية البحرينية عن المواطنين الأصليين، يتم منح الجنسية لآخرين من خارج البحرين، وهو تجنيس على أساس طائفي وغير قانوني.

وينص القانون البحريني على أن تمنح الجنسية لغير البحرينيين العرب بعد قضائهم ما لا يقل عن 15 عاماً على أراضي الدولة، أما بالنسبة للأجانب غير العرب فالمدة تكون 20 عاماً على الأقل مع اتقان اللغة العربية. وهنا، بحسب رئيس »منتدى البحرين «تقوم الحكومة بخرق القانون عبر منحها الجنسية للأجانب في مدة قصيرة تكون في بعض الأحيان يوماً واحداً.

وفي الحديث عن التجنيس الطائفي في البحرين ثمة إشكاليات عدة، من أهمها الإشكال السياسي والحقوقي، وهذا العمل الخطير يرقى إلى الجريمة، حيث أن العائلة الحاكمة لم تتفاعل مع السكان الأصليين كشركاء للوطن، إنما كان التعامل مبنياً على »عقيدة الاستعلاء والتفاضل «من جهة، و»عقيدة الغنيمة والاستحواذ «من جهة أخرى. وقد كان لهذا الفعل تبعات وتداعيات على التكوين السياسي للدولة وهو ما فتح الباب بعد ذلك خصوصا في الثلاثين سنة الأخيرة إلى مخطط التجنيس الطائفي.

والتجنيس الطائفي هو إعطاء الجنسية لجماعات أجنبية من مذهب معين بهدف إحداث تغيير ديموغرافي في البلاد. وأكثر الجنسيات التي يتم إعطاؤها من الدول العربية هي الأردنية والسورية والعراقية واليمنية والسعودية، ومن غير العرب الباكستاني والبلوشستاني والبنغالي والهندي.

وهذا العمل بحسب الدراسات الإستراتيجية يوصف الاستهداف الديموغرافي، أي التركيبة السكانية للمواطنين الأصليين، وهو مخالف للقانون الدولي كونه يحوي استهدافاً متعمداً لمجموعة من السكان أو مجموعة إنسانية، كما يخالف القانون المحلي لقانون الجنسية الصادر في العام 1963.

ولا توجد إحصاءات دقيقة ومعروفة على اعتبار أن الحكومة في البحرين تتكتم على إحصائيات المجنسين وأعدادهم، وهي في الحقيقة أرقام مخيفة قياساً بالواقع المشاهد والمعاش. والمتوفر حالياً هي إحصائيات توردها الجمعيات السياسية المعارضة عن عدد المجنسين تجنيساً طائفياً أو كما تسميه »التجنيس السياسي«، وتتراوح الأعداد ما بين 95 إلى 120 ألف مجنس.

غياب الأعداد الحقيقية من المجنسين، تقابله معلومات صادرة عن السجل السكاني في البحرين، وهي جهة رسمية تفيد بأن عدد سكان البحرين في العام 2027 سيصل إلى مليوني نسمة، وهي زيادة غير طبيعية قياساً لعدد السكان الأصليين ونسبة المواليد.

من جهة أخرى، يشكل التجنيس الطائفي تعدياً حقيقياً على حقوق السكان الأصليين، فهو ينسف التوازنات الثقافية والاجتماعية والسياسية القائمة في المجتمع ويمكن الإشارة إلى عدد من مظاهر التعديات: تهديد الحق السياسي للمواطنين الأصليين، وتهديد الحق الاقتصادي للمواطنين (فرص العمل والوظائف)، بالإضافة إلى تهديد الحق الاجتماعي والتعليمي للمواطنين (الصحة والتعليم والإسكان).

لذلك، يشير العاملون في مجال القانون الدولي، إلى أنه بإمكان البحرينيين مقاضاة السلطات البحرينية في المحاكم الدولية، كون التجنيس الطائفي مخالفا للاتفاقية الدولية لإزالة وقمع جريمة الأبارتهايد الصادرة في العام 1973، بالإضافة إلى أن التجنيس ينم عن إيقاع أضرار جسيمة مادية ومعنوية بالسكان الأصليين قد تصل إلى احتمال ارتكاب »جريمة الإبادة.« الأمر ذاته ينطبق على وضع إسقاط الجنسية، فثمة دعوات يتدارسها سياسيون وحقوقيون لمقاضاة حكومة البحرين في المحاكم الدولية، لما يشكله الأمر من تهديد وخطر كبير على الهوية الأصلية.

ويتخوف العديد من المراقبين من أن يصبح موضوع المواطنة والهوية لشعوب الخليج عامة رهن القرارات السياسية، وقد شهدت الإمارات عدة حالات إسقاط جنسية لمواطنين بسبب آرائهم وانتماءاتهم السياسية. وفي السعودية هناك قرار يقضي بإسقاط الجنسية عن الشخص إذا ثبت عدم ولائه للمملكة أو مخالفته للأنظمة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، بالإضافة إلى القرار الكويتي الأخير القاضي بإسقاط الجنسية عن معارضين، وصولاً إلى قطر التي قامت في العام 2005 بإسقاط جنسية أكثر من خمسة آلاف من رعاياها لانتمائهم القبلي غير الموالي للحكم.

قبل أيام، عندما باشرت السلطات البحرينية بنزع الجنسية البحرينية وصفة المواطن عن الأشخاص المستهدفين، وضعتهم الحكومة أمام خيارات ثلاثة، البحث عن كفيل للبقاء على الأراضي البحرينية، أو السجن، أو النفي على اعتبارهم مخالفين لقانون الإقامة.

وعلى سبيل الحرقة، سخر أحدهم من طلب الحكومة قائلاً إنه »غداً إذا ما أسقطت عني الجنسية البحرينية سيكفلني باكستاني مجنّس!.«

جريدة "السفير"، 2 سبتمبر 2014

الصفقات السياسية وثوابت الثورة

تجربة السنوات الثلاث الاخيرة اوسع مما يتصور الكثيرون، فهي ليست حراكات سياسية واحتجاجات مجردة عن تجارب الاجيال التي تحركت من قبل واخمدت ثوراتها، بل يمكن اعتبارها تأسيسا لحزمة من المباديء والقيم والثوابت التي نقشت في تاريخ البلاد بدماء الشهداء وتضحيات الآلاف من السجناء وضحايا التعذيب والقمع السلطوي. الخليفيون يعتقدون ان لهم اليد الطولى بعد ان مارسوا القمع بابشع صوره بدعم خليجي وغربي، وانهم اصبحوا هم الذين يرسمون خريطة الطريق لوضع يستعيدون فيه موقع الصدارة والقرار ضمن صفقة سياسية من نوع ما. وما ابعدهم في تصورهم هذا من الصواب. فلم تعد المسألة اليوم خاضعة للمساومات بين طرفين، وان بدا احدهما اطول باعا من ناحية القوة المادية، بل يمكن القول ان الارادة الشعبية التي خرجت من قمقمها لن تعود مرة اليه، بل ستبقى في الميادين حتى تطهر البلاد من عقود من الدنس والعهر السياسي والانحطاط الاخلاقي الذي لم يسبق له مثيل.

في الشهر الماضي أقدم الديكتاتور وعصابته على طرد المبعوث الامريكي، توم مالينوسكي، مساعد وزير الخارجية لحقوق الانسان والديمقراطية والعمل بعد ان التقى مع جمعية الوفاق. وتوقع الكثيرون ان يكون رد الفعل الامريكي غاضبا جدا، فكيف تسمح هذه القوة الكبرى بان يتمرد احد عبيدها عليها ويتخذ قرارا يبدو فيه شيء من التحدي لامريكا؟ وفي غياب اي موقف امريكي معلن اصبح الكثيرون يتحدثون عن طبخة سياسية تعدها واشنطن مع بعض حلفائها في الخليج خصوصا السعودية، تحفظ الحكم الخليفي وتمنع سقوط النظام التوارثي. ولم ينضح شيء حول ذلك يعمق الشعور بصفقة ما، ولكن ما قالته يوم الثلاثاء 26 اغسطس، الناطقة باسم وزارة الخارجية الامريكية، لفت الانظار الى الطبخة التي هي قيد الاعداد. فعندما سئلت عن غياب موقف امريكي بعد طرد مالينوسكي، قالت انه (مالينوسكي) تلقى دعوة من الخليفيين ولكنها لا تعرف تفصيلات الزيارة المزمعة. واذا اخذ بعين الاعتبار وجود رغبة انجلو – امريكية في إنجاح الانتخابات التي يعتزم الطاغية اجراءها في الخريف المقبل، ومن خلال بعض الاشارات التي تنطلق هنا وهناك حول عروض خليفية على بعض اطراف المعارضة، يتضح حقا ان ثمة طبخة سياسية يتم اعدادها بعيدا عن الانظار، قد تشمل اجبار بعض قطاعات المعارضة على المشاركة في المهرجان الانتخابي المزمع اقامته لاظهار الطاغية وعصابته منتصرين على شعب البحرين. ويمكن هنا عرض بعض ملامح ما هو مطروح:

اولا: اجراء الانتخابات المزمعة في وقت ما من الخريف، بمشاركة من بعض المجموعات السياسية بشكل مباشر او ممثلة بافراد يبدون مستقلين عنها، وقد ترددت اسماء هامشية تعكس شخصيات اصحابها انتهازية رخيصة.

ثانيا: يتم تعديل الدوائر الانتخابية بشكل يكرس في واقعه الهيمنة الخليفية وان كان في ظاهره يوفر "انصافا" للاكثرية الساحقة التي يتمتع بها السكان البحرانيون الاصليون.

ثالثا: تعطى لبعض اطراف المعارضة حقائب وزارية غير سيادية، مع احتفاظ الخليفيين بالسكين الحاد التي قطعوا بها اجساد الشعب، كالداخلية والدفاع والعدل والقضاء، مع ابقاء الجيش والشرطة والامن والاعلام بايدي الخليفيين.

رابعا: إسقاط الطاغية خليفة بن سلمان، والتضحية به كبش فداء بشكل يوفر للاطراف التي تقبل بالمشاركة مادة اعلامية تظهرها "منتصرة" لانها حققت مطلب اسقاط رئيس الوزراء.

رابعا: يبقى الطاغية الحالي متربعا على الكرسي ومعه فريقه الطائفي الذي مزق الشعب واضعف المعارضة بتقسيمها وفق خطوط الانتماء المذهبي. وقد تشمل الصفقة تنازله عن الحكم بعد الانتخابات لصالح نجله الذي يعرفه المواطنون باسم "شيخ بحر" الذي كان طوال الخط شريكا في النهب والسلب والاستحواذ على المال العام واراضي الشعب البرية والبحرية بدون حق.

خامسا: يطلق سراح اغلب السجناء السياسيين على مراحل لتتكرر مشاهد الابتهاج المصطنعة على غرار ما حدث في 2001، وان بمستوى أقل.

سادسا: اطلاق قادة الشعب ليس امرا محسوما، بل يعتمد على مواقفهم ونظرتهم لاية صفقة مزمعة، وما اذا تخلوا عن مطلب اسقاط النظام، وقد يطلق بعضهم ويبقى الآخرون رهن الاعتقال.

هذه ملامح المشروع الامريكي للتسوية الهادفة لابقاء الحكم الخليفي وكسر شوكة الثورة والشعب. وقد أشار بعض السياسيين الى عروض طرحها الخليفيون على بعض الجهات السياسية المعارضة تشمل توزيع المناصب الوزارية بين اطراف ثلاثة وفق محاصصة متميزة باطراف ثلاثة: الخليفيون والشيعة والسنة.

وكما ذكرنا فثمة ثوابت لدى القوى الثورية والشعبية لن يستطيع احد تجاوزها، منها ما يلي:

اولا: ان مستقبل البلاد يجب ان لا يكون كماضيها، وذلك لن يتحقق الا بالتخلص من الحكم الخليفي الذي يعتبر وجوده مناقضا لقيم العصر ومباديء الحرية وحق تقرير المصير. هذا المستقبل سيكون نسخة من الماضي بمرارته وآلامه اذا ما بقي الخليفيون في الحكم خصوصا مع بقاء الطاغية وعصابته.

ثانيا: الشعب هتف باصوات ابنائه ونسائه كل يوم وليلة: الشعب يريد اسقاط النظام، واعقب ذلك بهتاف "يسقط حمد، يسقط حمد"، وهذا يعني ان الشعب وصل نقطة اللاعودة في مطالبته بسقوط الحكم الخليفي وعلى رأسه الديكتاتور الحالي الذي يعتبر المسؤول الاول عن كافة الجرائم التي ارتكبت بحق شعب البحرين، ومنها التجنيس السياسي للاجانب وسحب جنسية ابناء الوطن.

ثالثا: ان الشعب يريد اسقاط النظام، من جهة، ومن جهة اخرى يصر على كتابة دستوره بيديه بعيدا عن املاءات العصابة الخليفية. كما ان هذا الشعب يطالب بحق تقرير مصيره بعد ان اثبتت السنوات والعقود ان الخليفيين ليس لهم عهد او ذمة، كما انهما انسلخوا من الدين والاخلاق حين هدموا المساجد وهتكوا اعراض النساء وقتلوا النفوس البريئة.

رابعا: ان الشعب الذي ضحى بأعز ما يملك لا يقبل بالعودة الى المنازل والصمت على ممارسات النظام، فتلك حقبة قد مضت ولن يستطيع احد اعادة احيائها.

رابعا: ان الشعب يخطط لبناء مستقبل مختلف جملة وتفصيلا عن الماضي المظلم الذي عاشه عقودا، وانه تمرد على املاءات العصابة الخليفية ولن يقبل بها حاكمة عليه او متحكمة فيه. انه لن يسلم رقبته مرة اخرى لها، مهما كانت الظروف. وقد قرر التحلي بالصبر حقبة بعد ان ادرك ان اية صفقة معها ستعيد لها الحياة وسيكون ذلك من اكبر الاخطاء والاجرام بحق الشعب والوطن.

خامسا: الشعب يشعر اليوم اكثر من اي وقت مضى انه منصور بعون الله تعالى، حسب الوعد الالهي، وان مطالب بالصبر والصلاة والتقوى كشروط للنصر، وان داعمي العصابة الخليفية يعانون، انفسهم، من العزلة وسوء الطالع وحتمية السقوط والتغيير في بلادهم بما ينهي حكمهم الى ا لابد.

واخيرا فليس هناك، بعد تجربة الاعوام الثلاثة الماضية التي هدمت فيها المساجد وهتكت الاعراض وقتلت النفوس المحترمة ومورس التعذيب بابشع اشكاله وسحبت جنسيات المواطنين ومنحت للاجانب ضمن مشروع الابادة، مجال للعيش مجددا في ظل الحكم الاستبدادي الذي ارتكب الجرائم بدون خشية او ضمير. هذا هو موقف الشعب الثائر ولن يرضى بشيء آخر مهما كلفه اصراره على ذلك. وسيكون الله معه وهو ناصره ومعينه.

حركة احرار البحرين الاسلامية

29 اغسطس 2014

تغيرات اقليمية ترجح — البقية من ص1

يوميا، والتي تنتمي للقيادات ذات الثقل السياسي والعلمي والرمزية الاخلاقية يصعب استشراف توافق يؤدي الى هدوء الاوضاع او التصالح بين الفرقاء. الخليفيون يعلمون ان اي تنازل حقيقي عن صلاحياتهم المطلقة سيؤدي الى سقوطهم التدريجي، ومن ذلك السماح بكتابة دستور من قبل الشعب، او السماح بانتخاب برلمان حر وفق الارادة الشعبية، او اعطاء الشعب وممثليه حق تشكيل الحكومة وانتخاب رئيس وزرائها، او محاكمة مرتكبي جرائم التعذيب او وقف التجنيس السياسي الهادف للاخلال بالتوازن السكاني، او تسليم مفاصل القوة ومنها اجهزة الجيش والامن والاستخبارات و الشرطة والقضاء والاعلام، الى الشعب. فهذه هي مطالب المعارضة السياسية التي لا تستطيع ان تتحرك بدون ضمان موافقة القوى الثورية ومعها الشارع البحراني الرافض للحكم الخليفي. انها تحديات حقيقية ومصاعب لا يمكن تجاوزها بسهولة. وبدون تقديم تنازلات ذات معنى في هذه الجوانب يصعب تصور حدوث اي توافق وطني بشأن الحكم الخليفي في البحرين. فقد يطرح داعمو العصابة الخليفية من الغربيين مبادرات بـ "اصلاحات" ذات معنى ولكن بالتدريج اولا وفي اطار زمني مديد، الامر الذي يرفضه الشعب والقوى الثورية. فبعد تجارب عديدة مع العدو الخليفي اصبح امار صعبا، وربما مستحيلا، تمكين الخليفيين مجددا من رقاب البحرانيين. هذا امر متفق عليه بين القوى الثورية والسياسية، ويصعب تجاوزه او التغاضي عنه.

ما الذي سيحدث اذن؟ قد لا يتحقق النصر الحاسم في الوقت المنظور، ولكنه سيحدث بعون الله تعالى، طال ام قصر. فالتوازنات الاقليمية لم تعد لصالح قوى الاستبداد، ومن المتوقع حدوث تغيرات في تلك التوازنات لغير صالح قوى الثورة المضادة. فالثورة اليمنية تصاعدت مجددا وهي في طريقها للانتصار على نظام علي عبد الله صالح. والتغيير في اليمن ليس مستحيلا ولن يستطيع السعوديون منع حدوثه. وتطورات الوضع في سوريا والعراق خصوصا بلحاظ التمدد السريع لحركة داعش وداعميها، كل ذلك اصبح يضغط على المجتمع الدولي التصدي لهذه الظاهرة والتوافق بشأن التصدي لها. وقد سعت العصابة الخليفية لادخل الرعب في نفوس البحرانيين بالتلويح بورقة داعش، وسمحوا برفع راياتها والقاء الخطب لدعمها. ولكن تغير الموقف الغربي ازاء هذه الجماعات الارهابية حاصر الحكم الخليفي الذي بدا مختلفا تماما عن مواقف بقية انظمة مجلس التعاون، نظرا لخلفيته الفكرية والسياسية. هذا الموقف من شأنه ان ينعكس سلبا على امن العصابة الخليفية بشكل مباشر، خصوصا ان "داعش" اصبحت تستهدف الحكومات القبلية في الخليج وتهدد باقتلاعها، الامر الذي أرغم السعودية على التراجع قليلا عن غطرستها، فمدت يديها لايران واستقبلت مسؤوليها آخرهم وزير خارجيتها. والامل ان لا تنخدع الجمهورية الاسلامية بالموقف السعودي الذي يتآمر ضد كل من يعترض على سياساته سواء من مواطنيه او جيرانه. وبعد انتصار الثورة الشعبية في اليمن الشهر الماضي التي قادها الحوثيون حتى اوصلوها الى قلب صنعاء واسقطوا الحكومة، اصبح الخليفيون، ومعهم السعوديون في موقف ضعيف جدا، خصوصا اذا قام في اليمن نظام جديد يمارس الديمقراطية ويلغي عهد علي عبد الله صالح كاملا. ومع حتمية استقرار العراق في المستقبل غير المنظور وهزيمة الارهاب والتطرف في سوريا ولبنان، واضطراب الوضع السياسي والامني في مصر، اصبح الوضع السعودي نفسه مهددا. وما جرى في جنيف الشهر الماضي من حراك حقوقي ضد السعودية كشف للعالم وجود ازمة كبرى في الجزيرة العربية تستدعي مواقف دولية جادة خصوصا ازاء قضايا ثلاث: الارهاب والاستبداد والاحتلال، التي اجتمعت كلها في منظومة الحكم السعودية. ولن تستقر اوضاع المنطقة حتى يتم التعاطي بشكل ايجابي وفاعل مع هذه القضايا الثلاث التي منعت الشرق الاوسط من الاستقرار لاكثر من نصف قرن.

البحرانيون اذن على موعد مع تغير محتوم في المنطقة، يبدأ بتراجع النفوذ السعودي وتفاقم المعارضة الداخلية ضده، وقيام انظمة سياسية متطورة على حدوده. وهذا يعني ان ما كان يبدو للبعض مستحيلا، وان من غير المنطقي توقع حدوث تغيير في البحرين، اصبح الآن ممكنا، بل ومتوقعا اكثر من اي وقت مضى. من هنا يشعر شعب البحرين الثائر ان توتر اعصاب العصابة الخليفية من جهة (يتمثل ذلك بالقمع الرهيب والاعتقالات الجماعية واصدار الاحكام القاسية بحق معارضي الحكم)، وهرولتها لفرض انتخاباتها على الشعب الذي قرر مقاطعتها، انتما يؤكدان وصول الحكم الخليفي الى حالة اليأس من امكان القضاء على ثورة الشعب ومطالبه. مطلوب من شعب البحرين المزيد من الصبر والثبات والايمان ليتحقق النصر الكبير ويسقط الطغاة والمستبدون والمحتلون، وسيحدث ذلك بعون الله وقدرته.

البحرين: حورية الربيع

على قبر الشهيد نسيت ذاتي ... كقنديل يضيء مدى الحياة
الملم غربتي واشد جرحي ... واجمع ما تبقى من رفاتي
وما بيني وبين الله قلب ... تبلله دموع الامهات
انا زهر تكفكفه الليالي ... على وجع الامكن والجهات
وبي ظمأ يعاتب كل نهر ... كما عتب الحسين على الفرات
تراءت لي الحياة كثغر طفل ... تذوب به حروف الاغنيات
ولي وجه حزين في المرايا ... تغادر من ملامحه صفاتي
واحزاني النقيضة لي تماما ... تسيل على ضفاف تناقضاتي
انا روح لها انهرقت دموع ... من الاعياد فوق مذكراتي
بني اراك في افقي خيالا ... ادثره بريش تساؤلاتي
يلوح لي ضياؤك من بعيد ... فيتحد اللقاء مع الشتات
واشواقي محطات انتظار ... تخاطمها الوف الحافلات
يراودني التشرد حيث ابقى ... لوحدي بعد قحط مخيماتي
ويمسح ريشتي حر الهجير ... فاغمسها سريعا في الذواة
واحنو حينما يقفو الجفاف ... على كل الورود الذابلات
احيك عباءة الذكرى بخيط ... يهب على ضباب تنهداتي
اضيف الى نجوم الليل بدرا ... وابزغ في الليالي الموحشات
بربك هل مررت علي يوما ... ولم يحضنك دمع تأملاتي
وهل ما زلت تذكر كل درب ... اليك فرشته بالتوثنات
هنا الاوطان قد كانت تصلي ... على الجسد المجرد للصلاة
لغير زماننا نحن اتجهنا ... على ظهر الجياد الصافنات
نقضنا اليوم عنا كل خوف ... لندخل في المعاني الرائعات
ونركز راية الوطن المفدى ... على قمم الجبال الشاهقات
حملنا من طفولتنا بدورا ... وحقلا من عطاء السنبلات
وايقظنا بداخلنا ربيعا ... نلحنه بناي العابقات
فلا تلوي عزيمتنا الصعاب ... ولا ننقاد يوما للسبات
ولم تذو الشموع بكل قلب ... يضيء كما البدور النيرات
نجسد وقفة الشعب الغيور ... على كتف النجوم الباهرات
وتنبت في دواخلنا حقوق ... ويحملنا جناح الواجبات
جلسنا باتجاه البحر يوما ... فمد لنا اللآلىء والهبات
بحثنا عن فراشات تغني ... وترقص فوق خد الزنبقات
وصوت صباحنا المبحوح نادى ... بحجم الفجر حي على الحياة
نسيم الفجر اجمل بيت شعر ... يهب على ضمير الكائنات
ويرسم صورة في شكل نصر ... سينقلها الرواة عن الرواة